العرب
الجمعة 2021/01/01
السنة 43 العدد 11928

كورونا يضاعف صادرات البرتقال في مصر

الإنتاج يتفوق في الأسواق العالمية بعد تراجع إسبانيا

أعادت أزمة كورونا تشكيل هيكل الصادرات الزراعية في مصر، بعد تراجع لسنوات طويلة، حيث ارتفع الطلب عالميا على الموالح والحمضيات الفترة الماضية، بوصفها من مقومات زيادة المناعة الطبيعية، الأمر الذي جعل مصر تتصدر أسواق العالم في تصدير البرتقال والزراعات الغنية بفيتامين "سي"، وهو ما طرح فكرة أولوية الاستثمار في الزراعة مجددا.

برتقال يقي من الأنفلونزا وكورونا

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - فتحت جائحة كورونا آفاقا جديدة أمام صادرات الحاصلات الزراعية المصرية في الأسواق الخارجية، في ظل تصاعد الطلب على الموالح والفواكه، باعتبارها من أهم العوامل، التي ينصح الأطباء بتناولها للتقليل من أضرار كورونا، ومساعدة الأفراد على مقاومة المرض.

كشف المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن أزمة كوفيد – 19 أثرت بصورة إيجابية على محصول البرتقال بخلاف جميع المحاصيل الأخرى المنتجة في البلاد، بسبب عدم قدرة إسبانيا، وهي المنافس القوي لمصر في تصدير البرتقال في الأسواق العالمية، على الوفاء باحتياجات الأسواق الخارجية جراء إقبال المستهلك الأوروبي على البرتقال كفاكهة معززة للمناعة ضد الفايروسات.

أحمد العطار

توقعات بتصدر القاهرة تصدير الموالح في العام الجديد

نادر نورالدين

الزراعة نجحت في المنافسة والجائحة رفعت الاستهلاك

واستطاعت القاهرة تصدير نحو 1.7 مليون طن من البرتقال خلال فترة الجائحة، مكتسحة بذلك إسبانيا في مختلف الأسواق.

وفتحت تلك الفجوة الباب أمام الحمضيات المصرية بوجه عام، وأدت إلى تضاعف أسعارها محليا، كذلك في الأسواق الخارجية.

ودفعت هذه الفورة الحكومة المصرية إلى التوسع في إنتاج الحمضيات، خاصة وأن البلاد تمتلك مقومات زراعتها بشكل جيد، بوصفها من المحاصيل التجارية التي تعزز من ربحية المزارعين.

وبلغ حجم الصادرات الزراعية المصرية نحو خمسة ملايين طن، وتستحوذ الدول العربية على نحو 40 في المئة من تلك الصادرات، كما يتم تصدير المنتجات إلى الولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، وروسيا ونيوزيلندا وأستراليا.

قال أحمد العطار رئيس الإدارة المركزية للحجر بوزارة الزراعة في مصر، إن الطلب على صادرات الحاصلات الزراعية في تصاعد، بسبب انتشار الجائحة، والتي أثرت كثيرا على مجالات مختلفة.

وتوقع في تصريحات لـ"العرب"، أن تظل مصر في مرتبة متقدمة عالميا في تصدير الموالح خلال العام 2021، مؤكدا أن الحجر الزراعي لم يتأثر بأزمة كورونا، وتم السماح بتصدير كافة أنواع المحاصيل، وهناك جهود تبذل لفتح أسواق جديدة أمامها.

وتوسعت مصر خلال السنوات الماضية في تطوير قطاع الزراعة، وتعكف الحكومة على تنفيذ مشروع قومي لاستصلاح وزراعة مليون و500 ألف فدان، سوف يتم استغلال جزء كبير منها في زراعة الموالح.

وبلغت مساحة الأراضي المنتجة للمحاصيل الزراعية نحو 8 ملايين فدان سنويا، ولا تغطي احتياجات السوق المحلية بالكامل.

ووصل إجمالي مساحة الزمام الزراعي في مصر 10.3 مليون فدان بحسب بيانات جهاز الإحصاء، وهي رقعة أقل من المأمول، حيث تآكل جزء كبير من الأراضي الخصبة في عمليات البناء، وهو ما يتم تعويضه عبر التوسع في تعمير الصحراء وزراعتها.

وأكد الخبير الزراعي نادر نورالدين، أن جائحة كورونا تسببت في حدوث طفرة بصادرات الموالح المصرية، لأنها من المصادر الطبيعية لفيتامين "سي"، ما عزز من إقبال دول كثيرة على تناولها، كنوع من المقاومة الطبيعية ضد فايروس كورونا المستجد.

وأوضح لـ"العرب"، أن مصر دخلت في صراع مع كل من إسبانيا وإيران في إنتاج وتصدير الموالح، لكن نكهة وسعر الموالح المصرية تفوقت في النهاية، وبدأت تظهر مزايا الحاصلات الزراعية، وأعقبها نمو ملحوظ في صادرات البصل والثوم.

في المقابل، هناك تعثر في بعض المحاصيل، منها البطاطا، بسبب سياسات إغلاق المطاعم في أوروبا التي كان يتم التصدير لها، ولذلك انهارت أسعارها في مصر جراء تكدسها، وتعتمد في مبيعاتها الداخلية على المدن الجامعية والمطاعم، التي تعطلت بسبب آلية التعليم عن بعد، فضلا عن تراجع الإقبال على تناول الطعام خارج المنزل خوفا من العدوى.

وتتمتع بعض المحاصيل الزراعية المصرية بميزة تنافسية، منها الخضراوات والفاكهة، لكن هناك فجوة غذائية في البلاد ناجمة عن نقص المحاصيل الأساسية، إذ تستورد مصر نحو 65 في المئة منها، مثل القمح والفول والعدس والذرة وزيوت الطعام والسكر.

تحتاج استراتيجية مصر إلى إعادة هيكلة، تحدد الغرض من الزراعة، بهدف سد الفجوة الغذائية أو من أجل التصدير، والمحاصيل التي تُزرع بغرض التصدير هي التي تتسم بارتفاع سعرها مع وجود ميزة نسبية في البلاد. ولدى البلاد ميزة نسبية ممثلة في المناخ، الذي يعزز من زراعة وإنتاج الموالح والبصل والثوم والبطاطس والفاكهة بكل أنواعها.

وثمة زراعات، مثل الطماطم والخيار والفلفل، تفضلها الأسواق العربية والخليجية تحديدا، بينما الموالح، والبرتقال خصوصا، والرمان، تطلبها الأسواق الأوروبية، بالتالي لا بد من السير في هذين المسارين لتحقيق الاستفادة القصوى للاقتصاد عبر التوسع في عمليات التصدير.

وتمتلك مصر القدرة على تحقيق طفرة بصادرات الرمان مع الميزة القوية للمناخ، لاسيما مع المنافسة الشرسة مع دول أخرى تسعى للاستحواذ على النسبة الأكبر من صادراته عالميا. وقد يعيد استمرار جائحة كورونا، مصر إلى سيرتها الأولى بوصفها بلدا زراعيا بالأساس، يمتلك مقومات مهمة للزراعية والمنافسة في الأسواق العالمية، علاوة على أن زيادة الاعتماد على الخضروات والفاكهة بمختلف الدول، يعزز من زيادة مساحة زراعتها، ويدفع القاهرة إلى ترتيب أولوياتها في قطاع الزراعة بصورة جديدة.

وما يعزز هذه الفرص تدشين أول بورصة سلعية، ومن خلالها تستطيع كسر الحكومة حلقات الاحتكار، التي تعاني منها السوق على مدى عقود نتيجة غياب الآليات التي تضمن أسعارا عادلة للمنتجات.

ومن المخطط أن تمارس البورصة نشاطا رسميا في الربع الأول من العام الجديد، على أن يتم البدء بتداول 6 سلع، هي: القمح والأرز والذرة والبطاطس والبصل والبرتقال.

انحرافات الاقتصاد العالمي بسبب الوباء لا تزال في بدايتها

التدخلات النقدية تسهل الظروف المالية وتدفع نحو مخاطر أخلاقية

تكشف تقارير وأبحاث أن الانحرافات والتغيرات الكبرى للاقتصاد العالمي بسبب كورونا لا تزال في بدايتها حيث ستفرض الإجراءات المالية الاستثنائية التي اتخذتها البنوك المركزية والحكومات مخاطر أخلاقية بشأن مستقبل الاقتصاد.

نيويورك - لئن مكنت التدخلات النقدية وإسعافات الحكومات للشركات والاقتصاد عبر ضخ الدعم وعمليات التسيير الكمي من تخفيف الضغوط إلا أن ذلك سيتسبب في متاعب على المدى القصير والمتوسط بشأن المد المعاكس لهذه الإجراءات.

وتحدث الصدمات الاقتصادية الكبرى مثل جائحة فايروس كورونا التي تفشت خلال العام الحالي كل عدة أجيال، وتؤدي لا محالة إلى تغييرات دائمة وعميقة.

وذكر تقرير نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء أنه بمقياس إجمالي الناتج المحلي، يمكن القول إن الاقتصاد العالمي يمضي بصورة جيدة في طريق التعافي من التباطؤ الذي تحمل تداعياته سكان العالم أجمع تقريبا. ومن المحتمل أن يساعد بدء التطعيم بلقاحات كورونا في تسريع وتيرة التعافي. لكن من المنتظر أن تحدد آثار فايروس كورونا المستجد، شكل النمو العالمي لسنوات مقبلة.

ويمكن تمييز بعض هذه الآثار الآن بالفعل. فالإنسان الآلي والأنظمة الإلكترونية تستحوذ على العديد من وظائف عمال المصانع والخدمات، بينما، سيبقى موظفو الأعمال الإدارية في منازلهم لوقت أطول.

كما سيزداد التباين في الدخول بين الدول وبعضها البعض وداخل الدولة نفسها. وستلعب الحكومات دورا أكبر في حياة المواطنين وستنفق وتقرض المزيد من الأموال.

وقد عادت الحكومة الكبيرة إلى الظهور حيث تعاد كتابة العقد الاجتماعي بين المجتمع والدولة بسرعة.

وأصبح من الشائع أن تتبع السلطات الأماكن التي يذهب إليها الأشخاص ومن التقوا بهم وتدفع لهم رواتبهم بدلا من أصحاب العمل الذين لا يستطيعون مواصلة دفع الأجور في ظل التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا – ودفع رواتبهم عندما لا يتمكن أصحاب العمل من إدارتها.

وفي البلدان التي سادت فيها أفكار السوق الحرة لعقود طويلة، كان لا بد من إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي للحد من تداعيات الجائحة.

ولدفع تكلفة هذه الإجراءات، واجهت حكومات العالم عجزًا في الميزانية بلغ 11 تريليون دولار هذا العام، وفقًا لشركة ماكينزي للاستشارات المحاسبية والقانونية.

وهناك بالفعل نقاش حول المدة التي يمكن أن يستمر فيها هذا الإنفاق الحكومي الكبير، ومتى يتعين على دافعي الضرائب بدء سداد هذه الفاتورة.

ولكن على الأقل في الاقتصادات المتقدمة، لا تشير أسعار الفائدة شديدة الانخفاض والأسواق المالية غير المنضبطة إلى أزمة مالية على المدى القريب. و تضيف بلومبرغ أنه على المدى الطويل، ستؤدي إعادة التفكير الكبيرة في الأوضاع الاقتصادية إلى تغيير الأفكار بشأن الدين العام. فهناك إجماع جديد على أن الحكومات لديها مجال أكبر للإنفاق في عالم منخفض التضخم، كما يمكن لهذه الحكومات استخدام السياسة المالية بشكل أكثر استباقية لدفع اقتصاداتها إلى النمو.

> 11
> تريليون دولار قيمة عجز ميزانيات حكومات العالم في 2020 حسب ماكينزي للاستشارات المحاسبية

وعادت البنوك المركزية إلى طبع النقود. كما سجلت أسعار الفائدة مستويات منخفضة قياسية جديدة.

وكثف محافظو البنوك المركزية سياسات التيسير الكمي، ووسعوا نطاقها لتشمل شراء سندات الشركات إلى جانب السندات الحكومية بهدف تعزيز الأداء الاقتصادي.

لقد خلقت كل هذه التدخلات النقدية بعضًا من أسهل الظروف المالية في التاريخ وأطلقت العنان لجنون الاستثمار المضارب، والذي ترك الكثير من المحللين قلقين بشأن المخاطر الأخلاقية في المستقبل.

لكن من الصعب تغيير اتجاه سياسات البنوك المركزية، خاصة إذا ظلت أسواق العمل متعثرة واستمرت الشركات في إجراءات خفض النفقات.

ضبابية تكتنف الأفق

السلالة الجديدة للجائحة تربك تعافي الطلب على النفط

لندن - أظهر استطلاع للرأي أجرته رويترز الخميس أنه من المستبعد أن تشهد أسعار النفط الكثير من التعافي في 2021 إذ تهدد السلالة الجديدة لفايروس كورونا والقيود على السفر المرتبطة بها، الطلب على الوقود الذي يعتريه الضعف بالفعل.

وتوقع الاستطلاع الذي شمل 39 خبيرا اقتصاديا ومحللا وأجري في النصف الثاني من ديسمبر 2020 أن يبلغ سعر خام برنت في المتوسط 50.67 دولار أميركي للبرميل في العام الجديد، ارتفاعا من استطلاع الشهر الماضي الذي توقع أن يبلغ متوسط السعر 49.35 دولار للبرميل في 2021 لكن دون تغيير عن سعر برنت في التداولات عند نحو 51 دولارا الخميس.

وكشف الاستطلاع أنه من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 47.45 دولار للبرميل في 2021.

ويمثل ذلك ارتفاعا عن المتوسط المتوقع في نوفمبر عند 46.40 دولار للبرميل لكن دون تغيير عن سعر برنت في تداولات اليوم عند 48 دولارا.

وتسبب رصد سلالة جديدة من فايروس كورونا في بريطانيا هذا الشهر في زيادة مخاطر تجدد قيود وأوامر البقاء في المنازل، ما قد يؤدي إلى جانب التوزيع التدريجي للقاحات مضادة للفايروس إلى تقييد مكاسب الأسعار أكثر.

ويقول محللون إن تعافي الطلب على النفط سيتوقف على وتيرة توزيع اللقاحات التي جرى تطويرها للوقاية من الفايروس، فيما يتوقع البعض عدم العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى أواخر 2022 أو 2023.

وقال إدوارد مويا كبير محللي السوق لدى أواندا، إن "الفايروس الجديد يفرض ضغوطا قد تعقد التوقعات وتؤدي إلى إجراءات عزل عام أشد صرامة ستعرقل آفاق الطلب على الخام في الربع الأول".

وأضاف "إجراءات العزل العام الإضافية والتحرك الحذر لأوبك+ لزيادة الإنتاج سيكونان النقطة المحورية للربع الأول من العام".

واتفق منتجو أوبك وحلفاء من بينهم روسيا، مجموعة أوبك+، على تقليص تخفيضات إنتاجهم بمقدار 500 ألف برميل يوميا اعتبارا من يناير 2021.

ومن المقرر أن تجتمع أوبك في الرابع من يناير للبحث في سياسة الإنتاج، بما في ذلك تخفيف إضافي محتمل قدره 500 ألف برميل يوميا في فبراير 2021.

إدوارد مويا

هذه السلالة تفرض ضغوطا تعقد التوقعات وتؤدي إلى العزل

والعقود الآجلة لبرنت وغرب تكساس الوسيط فهي منخفضة بأكثر من 20 في المئة هذا العام، بيد أن سعر برنت ازداد لأكثر من ثلاثة أمثاله منذ أبريل الماضي حين بلغ أدنى مستوى في 20 عاما عند 15.98 دولار للبرميل.

وتجمع أبحاث وتقارير دولية على أنه من المحتمل أن تكون أزمة فايروس كورونا قد تسببت في إحداث التغيير المتوقع منذ فترة طويلة في ميزان الطلب على النفط وأن يكون هذا التحول قد أصبح محور التفكير داخل منظمة أوبك.